الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الاربعاء
١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 7 1992
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الاعمال : النهوض بالمرأة

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.13
19 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56580 ٣٤٥٤ش(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

البند ٩٥ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (A/46/3 (الفصل السادس ، الفرع دال) ، A/46/38 ، A/46/77 ، A/46/325 ، A/46/377 ، A/46/439 ، A/46/491 ، A/46/501)

١ - الآنسة آنستي (المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بفيينا) : قالت إن عام ١٩٩١ كان بمثابة خط فاصل في شؤون الأمم المتحدة . وقد تضمنت الانجازات الرائعة التي ساهم فيها مكتب الأمم المتحدة بفيينا المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، المعقود في عام ١٩٨٧ ، الذي شكل مستوى جديدا من التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة لوزراء الشؤون الاجتماعية الأفارقة لعام ١٩٨٧ ، الذي كان المؤتمر الأول منذ عام ١٩٦٨ ؛ واتفاقية الأمم المتحدة الرائدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ؛ وفي عام ١٩٨٩ اعتمد الاجتماع الدولي المعني بالموارد البشرية في ميدان العجز ؛ المبادئ التوجيهية للعمل ؛ وعقد الاجتماع الأوروبي الأول لرؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في عام ١٩٩٠ ؛ وفي عام ١٩٩١ بدأ العمل في برنامج موحد جديد لمكافحة المخدرات وتم إيفاد سلسلة من البعثات الخاصة الرامية الى الحد من الآثار الاجتماعية المترتبة على برامج التكيف الاقتصادي الصارمة وتقديم المساعدة الى المناطق المتأثرة بكوارث بيئية لم يسبق لها مثيل . واشتملت التطورات الأخرى الأقل شأنا والتي تضارعها في الأهمية على ترشيد أعمال لجنة مركز المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية ، واعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أصبحت ١٠٨ دولة أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

٢ - وأضافت قائلة إن مكتب الأمم المتحدة بفيينا تعاون بصورة متزايدة مع شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية وعزز دوره الحافز أساسا عن طريق تدعيم آليات التظلم والانتصاف الوطنية للمرأة . واستحدث أيضا نظم معلومات بشأن المرأة ومنع الجريمة ، وعزز صلاته مع المعاهد الأكاديمية والبحثية المتخصصة واتخذ خطوات لتسهيل قراءة تقاريره .

٣ - وقد تمكن المكتب من خلال تحسين الادارة واستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية من الوفاء بمسؤولياته المتزايدة بالرغم من حدوث تخفيض في الموارد الحقيقية . وقد زاد الى حد كبير من مدى وصول عملياته الى البلدان النامية عن طريق

(الانسة آنستي)

زيادة التعاون التقني وإيفاد البعثات الاستشارية ، لمساعدة تلك البلدان على ترجمة الاتفاقات والمبادئ الدولية الى واقع حقيقي . وسعى أيضا الى إيجاد سبل جديدة للاستفادة من الاعتمادات الهزيلة المخصصة في الميزانية العادية للبرامج الاجتماعية عن طريق وضع مخططات مبتكرة تشترك فيها المنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة .

٤ - وبطبيعة الحال ، كانت هناك أيضا نواحي رئيسية مخيبة للآمال في السنوات الخمس الماضية . فقد أدى الإخفاق في وضع جميع الولايات الاجتماعية للامم المتحدة في اطار مكتب الامم المتحدة بغيينا ، مع تدعيمها ببعض الموارد الاضافية البسيطة ، الى زيادة صعوبة مهمة المكتب بدرجة كبيرة . وبالاضافة الى ذلك ، من المؤسف أنه لم يتسن ايجاد أموال كافية من أجل المشاورة الاقاليمية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة ، التي تأجلت الى أجل غير مسمى .

٥ - وقد سعى مكتب الامم المتحدة بغيينا جاهدا لربط فرادى برامجه بعضها مع البعض ، بحيث تتمكن من الترويج للقضية الاوسع نطاقا وهي قضية النهوض بالتنمية الاجتماعية . وبناء على ذلك جمع هذه البرامج في اطار فريد موحد هو اطار : "مجتمع للجميع" ، يستند الى المقترح القائل بأنه ينبغي للمجتمع "بوصفه مكونا من الناس" أن يسعى لكي يتكيف مع تنوع أفراده ، وينبغي أن يكون تحديد أهداف المجتمع من جانب مواطنيه ، من خلال العملية السياسية ، ومختلف الجمعيات الرسمية وغير الرسمية التي تمثل المجتمع ، والقدرة على الاختيار في الأسواق .

٦ - وقد يسرت التغييرات السياسية الاخيرة الى حد كبير استحداث هذا الاطار الجديد ، ومعنى ذلك أن الامم المتحدة لم تعد مقيدة ، في معالجتها للقضايا السياسية ، بالحيز الضيق الذي تتركه لها ايديولوجيتان متحاربتان .

٧ - وبانحسار الصراع بين الشرق والغرب حان الوقت للمجتمع الدولي لأن يركز مرة أخرى على أهم القضايا الرئيسية وهي الفجوة الدائمة والمتزايدة أبدا بين "الاثرياء" و "الفقراء" .

٨ - ويجري توجيه رسالتين بشأن هذا الموضوع الى البلدان . الاولى أن الجمع بين السوق الحرة ونظام المشاريع الخاصة هو الطريق للخلاص من الفقر والتخلف ، والثانية أنه يجب على التنمية أن تركز على تحسين حال الانسان . غير أنه في عالم اليوم ،

(الآنسة آنستي)

لا يقود الافراد عملية توليد الثروة وانما تقوم بذلك تكتلات كبيرة منظمة وغير شخصية تتركز فيها القوى الاقتصادية الرئيسية ؛ وفضلا عن ذلك ، أسفرت ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية المنوطة بهذه التكتلات عن تداخل مع قوانين السوق العالمية .

٩ - ومن المتفق عليه بصفة عامة أن هذه العملية قد ولدت الثروة في البلدان النامية فعلا ولكن ذلك كان بتكلفة . فالعملية يمكن أن تكون مدمرة - وكثيرا ما حدث ذلك - للأفراد والمجموعات ، والمجتمعات ، والبيئات ، والقيم والتضامن الاجتماعي . وتميل هذه العملية ، إذا لم يصحح مسارها ، الى استبعاد قطاعات كبيرة من المجتمع . والسؤال الاجتماعي الرئيسي ؛ حينئذ ، هو الى أي مدى ينبغي للمؤسسات في دولة ديمقراطية أن تتدخل لتحقيق التوازن بين القوى غير المتكافئة في المجتمع ، مع مراعاة ، في الوقت ذاته ، عدم توقف عملية توليد الثروة .

١٠ - وتواجه البلدان النامية معضلة صعبة بشكل خاص وهي كيف يمكن للاشتراك في الآلية الدولية لتوليد الثروة مع كبح ميولها التدميرية في الوقت نفسه ، فغالبية البلدان النامية في حاجة الى زيادة استثماراتها ومدخراتها عن طريق تشجيع الأفراد في القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة على استثمار مواردهم الهزيلة ، وتشجيع البلدان المتقدمة النمو على أن تتيح للبلدان النامية المزيد من هذه المدخرات المفقودة .

١١ - وبالنظر الى أنه من المتوقع أن تتبنى البلدان الأفقر نظام السوق الحرة في الداخل ، أفلا يجب أن تتحمل البلدان الأقوى والأغنى التزاما مماثلا بأن تتعرف حسب القواعد نفسها في علاقتها مع البلدان الأضعف ؟ وبالرغم من أن الاقتصاد العالمي التنافسي له مزايا عديدة ، فقد فشل في توفير حلول مقبولة للعديد من القضايا الاجتماعية الملحة . فعلى سبيل المثال ، اذا ترك نظام السوق الحرة دون رقابة فإنه في معظم الأحيان لا يلبي الاحتياجات الاجتماعية . وتتطلب الجهود المبذولة لحل المشاكل الاجتماعية تعاونا أوثق فيما بين البلدان ، يستند الى روح المشاركة .

١٢ - والقضايا الاجتماعية الرئيسية ، التي عولجت من قبل في أُطر وطنية ، أصبحت تشكل مصادر قلق على الصعيد الدولي . وفي هذا السياق ، أبدت رغبتها في أن تحث الحكومات على أن تولي أولوية للقضايا الاجتماعية ، عندما تتخذ قرارات بشأن الهيكل الموحد للأمم المتحدة في المستقبل ؛ وإلا سيتعرض العالم ، الذي تحرر من النزاعات الايديولوجية السابقة ؛ لصراعات شديدة داخل البلدان وبين الشمال والجنوب .

١٣ - السيدة سلامي - مسلم (مدير شعبة النهوض بالمرأة في مكتب الامم المتحدة بفيينا) : قالت إن السؤال الرئيسي المتعلق بالنهوض بالمرأة هو هل ستتمكن المنظمة من تحقيق أحد أهدافها الرئيسية بحلول عام ٢٠٠٠ وهو مساواة المرأة بالرجل قانونا وفعلا . ويبدو من الوثائق المعروضة الآن على اللجنة الثالثة ، أن هذه الفكرة ليست خيالية بالمرة .

١٤ - ومضت قائلة إن المساواة أمام القانون شكلت أساس الكفاح من أجل المساواة والمبدأ الذي استندت اليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في صياغتها منذ ١٠ سنوات مضت . وفي حين أن ١٠٩ دولة أصبحت أطرافا في الاتفاقية ، لا يزال على ٦٠ دولة تقريبا من الدول الاعضاء أن تفعل ذلك ، وهي غالبا الدول التي يعتبر وضع المرأة فيها من أسوأ الأوضاع .

١٥ - واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، المكلفة برصد تنفيذ الاتفاقية ، لا تملك سوى القليل من الموارد والوقت . وقد وفرت الامانة العامة خدمات استشارية للدول الاعضاء التي لم تتمكن من تقديم تقاريرها الدورية في الموعد النهائي . ونتيجة لذلك ، لا يزال ٣٥ تقريرا في انتظار البحث ، وبسبب العجز المالي ، ليس هناك ما يضمن أن اللجنة ستتمكن من النظر في أي تقرير بمجرد وصوله .

١٦ - وقد اعتبرت الامم المتحدة ، منذ انشائها ، أن مسألة النهوض بالمرأة تشكل جانبا أساسيا وإن يكن منفصلا عن مسألة حقوق الفرد . وبناء على ذلك ، يجب أن تكون حقوق المرأة جزءا من جدول أعمال المؤتمر العالمي المقبل المعني بحقوق الانسان .

١٧ - وان تحويل المساواة القانونية الى مساواة فعلية أمر أساسي . وستنظر لجنة مركز المرأة ، في دورتها القادمة ، في التدابير الرامية الى تذليل العقبات الحالية والمقبلة التي تعترض سبيل المساواة في الحقوق ، ولا سيما التدابير المؤقتة الخاصة ، مثل المعاملة التفضيلية التي تؤدي الى وضع المرأة على قدم المساواة مع الرجل وتعويضها عن التمييز الذي حدث في الماضي .

١٨ - وتقتضي الضرورة إيجاد نهج جديد لمعالجة قضايا التنمية . فالنظرية القائلة بأن ارتفاع مستوى التنمية يؤدي الى النهوض بالمرأة لم تعد مقبولة : فبدون النهوض بالمرأة ، لا يمكن أن تكون هناك تنمية على الاطلاق . ولا ينبغي أن يعتبر النساء من

(السيدة سلامي - مسلم)

جميع الفئات ، في البلدان النامية والمتقدمة النمو ، بعد الآن مستفيدات من التنمية أو ضحايا لها بل العناصر الاساسية لهذه العملية .

١٩ - وبالمثل ، ففي الوقت الذي تبعث فيه عملية إحلال الديمقراطية على تزايد الآمال في حلول السلم في العالم ، ينبغي التسليم بأن الديمقراطية لن تعزز النهوض بالمرأة . بل على الأصح ، دون النهوض بالمرأة ، لن تكون هناك ديمقراطية .

٢٠ - ولم تحظ مسألة النهوض بالمرأة دائما بالتأييد لأنها تنطوي ضمنا على الحاجة الى إجراء تغييرات عميقة في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة . فقد تعين على الامم المتحدة أن تقوم بدور الضوء الموجّه لجميع البلدان : فعليها أن تطرح الأفكار الأكثر فعالية واقناعا وأن توفر المعلومات والدعم العملي . وقد استمر برنامج الامم المتحدة للنهوض بالمرأة في البقاء والنجاح بالرغم من الموارد المحدودة وذلك بسبب التعاون الوثيق بين شتى المنظمات المشتركة فيه .

٢١ - وسيساعد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ، الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، على تحديد التوجهات والاستراتيجيات والتدابير العملية في المستقبل الرامية الى تذليل العقبات التي تعرقل النهوض بالمرأة . وسيتوقف نجاح المؤتمر على جودة التحضير له ، ولا سيما على مدى تصميم الانشطة الدولية بحيث تعزز الانشطة على الصعيد الوطني ، وعلى مدى فعالية السيطرة على تكاليفه . ووفقا للميزانية المقترحة للامم المتحدة ، ستحصل شعبة النهوض بالمرأة على موارد اضافية صغيرة وعلى عدد قليل اضافي من الموظفين للقيام بهذه الاعمال التحضيرية . ولم ترصد في الميزانية العادية أية زيادة تحت برنامج أنشطة النهوض بالمرأة ؛ وعلاوة على ذلك ، سيجري تخفيض الموارد الخارجة عن الميزانية . ففي عام ١٩٩١ ، تسبب عدم كفاية الموارد في تأجيل المشاورة الاقليمية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة .

٢٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن الامر متروك للجنة الثالثة لكي تقرر درجة الاولوية التي ينبغي اعطاؤها لمسألة النهوض بالمرأة ومدى ارتباط هذه المسألة بالمسائل الاخرى المدرجة في جدول أعمالها .

٢٣ - السيدة شيلدز (مديرة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة) : قدمت التقرير المتعلق بالمعهد (A/46/325) ، ملاحظة أنه بالنظر لموارد المعهد المحدودة ، اضطر للقيام بدور حافز بمساعدة وتشجيع الآخرين .

(السيدة شيلـــدز)

٣٤ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٧٦/٤٤ ، تم وضع تقرير بالتشاور مع المكتب الاحصائي بالامانة العامة للامم المتحدة والوكالات الاخرى التابعة لها تم التشديد فيه على الضرورة الملحة لإيلاء اهتمام للتخطيط لاحتياجات سكان البلدان النامية التي يزيد فيها عدد المسنين بسرعة . وقد واصل المعهد اشتراكه في حلقات العمل من أجل تعزيز العلاقة بين مستعملي الاحصاءات ومنتجيها على الصعيدين الوطني والاقليمي . وشددت حلقات العمل على الحاجة الى اجراء دراسات استقصائية خاصة على الصعيد الوطني ، للتحقق من وضع المرأة الحالي واحتياجاتها ، وشددت على الحاجة الى توحيد المفاهيم ، والتعاريف والمقاييس لضمان امكانية المقارنة بين البيانات والاحصاءات .

٣٥ - وقد كان الهدف من المجهود الرئيسي المبذول في الميدان الاحصائي هو تحسين الاحصاءات المتعلقة بالمرأة في القطاع غير الرسمي بغية مساعدة البلدان على التخطيط بشكل أكثر فعالية . ولم يقدر إسهام المرأة في القطاع غير الرسمي تقديرا كافيا بل أنه لا يكاد أن يكون ملحوظا ، الامر الذي ترتبت عليه عواقب اقتصادية واجتماعية معاكسة وآثار غير مستصوبة تتعلق بتصور المرأة لنفسها . وخلال السنتين الماضيتين دخل المعهد المرحلة النهائية من مشروع ممول من برنامج الامم المتحدة الانمائي يهدف الى تحسين دور المرأة الافريقية في القطاع غير الرسمي . وبالرغم من الجزء الاكبر من أعمال المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة قد تركز على الاحصاءات ، فقد عقد المعهد في الآونة الاخيرة اجتماعا استشاريا في روما ، بمساعدة مالية من الحكومة الايطالية ، بشأن "تحليل سياسة الاقتصاد الكلي لاشتراك المرأة في القطاع غير الرسمي" ، وقد أسفر عن عدد من التوصيات . وتم بحث القيام بأعمال أخرى تتفق مع الخطوط الاقليمية المقترحة في قرار المجلس الاجتماعي والاقتصادي ٤٣/١٩٨٩ وقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٤ ويجري التخطيط لبرامج اقليمية لاستقصاء أنشطة القطاع غير الرسمي ويجري التخطيط لوضع برامج اقليمية موازية للتحقق من نشاط القطاع غير الرسمي ، بهدف إدماج المرأة على نحو أكمل في الاقتصادات الوطنية الرئيسية . وقد أدى عدم مراعاة حقيقة أن النساء يشكلن الى حد كبير جدا جزءا من أي اقتصاد الى عدم الترشيد في التخطيط والى سياسات أقل فعالية وإهدار شديد للامكانات البشرية .

٣٦ - وقد واصل عمله بشأن رصد وتقييم البرامج والمشاريع الرامية الى تشجيع ادماج المرأة . وللاسف ، فإن اعتماد سياسات "المرأة في التنمية" ، لم يضمن تنفيذها . ومن المتوخى اجراء مزيد من الرصد للتدقيق في السياسات والممارسات المضطلع بها في اطار وكالات الامم المتحدة الانمائية وسائر وكالاتها .

(السيدة شيلدز)

٢٧ - وبالنظر الى التركيز على البيئة في العقد القادم ، قام المعهد بتجميع بيانات من برامجه بشأن "المرأة ، وتوفير المياه والاصحاح" و "المرأة ، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" كأساس لاجراء المزيد من البحوث بشأن المرأة ، والبيئة والتنمية القابلة للإدامة . ومن الضروري أن تُدمج المرأة منذ البداية في تخطيط وتنفيذ البرامج في العقد القادم .

٢٨ - ووفقا لسياسة المعهد المتمثلة في تطبيق المبادئ العامة "للمرأة في التنمية" على المسائل القطاعية ، واصل المعهد عمله بشأن المياه والطاقة والائتمان ، بهدف توفير المساعدة للوكالات التي تعترف بالحاجة الى ادماج المرأة في خططها الانمائية ولكنها تفتقر الى المعرفة المحددة . وتم التسليم بالحاجة الى تدريب العاملين في البحوث مستقبلا ، والاكاديميين وواضعي السياسات في برنامج يهدف الى تشجيع ادراج قضايا "المرأة في التنمية" في المناهج الجامعية .

٢٩ - ويشعر المعهد بالامتنان العميق للبلدان التي دعمت عمله ، ولا سيما النرويج وفنلندا وهولندا ، لقيامها بتمويل تقرير للتقييم أثبت أنه ضروري لتخطيط الانشطة في السنتين القادمتين .

٣٠ - والمعهد يعتمد ، في كل أعماله ، على التبرعات والارادة الطيبة للبلدان المانحة . وقد بلغت ميزانيته في السنتين الماضيين أقل من ٣ ملايين دولار ، ويأمل المعهد في أن ينظر الذين يقدرون الطبيعة الاساسية للعمل الذي يقوم به في مساعدته على القيام بالمزيد .

٣١ - السيدة كابيلينغ - آلاكيجا (مديرة ، صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة) : قالت إن الصندوق الإنمائي للمرأة ، الذي قام على أساس الإيمان بقدرة المرأة على القيادة ، قد عمل خلال الخمس عشرة سنة الماضية لضمان ادماج اهتمامات المرأة في البرنامج الإنمائي العالمي . وذكرت أن التوجه الإنمائي المرتكز على الإنسان لهذا الصندوق يقوم على فكرة بسيطة مفادها أن الاختلافات بين الرجل والمرأة هي من صنع المجتمع ومن ثم يمكن تغييرها . وأضافت أن الأمر هنا مناط بالرجال والنساء من أصحاب الضمير لكي يزيلوا العقبات والتمييز الذي حال دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في المجتمع . وذكرت أن العوائق التي تواجه المرأة موثقة في طبعة أخيرة صادرة عن شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الامم المتحدة للطفولة والمكتب

(السيدة كابيلينغ - الاكيجا)

الاحصائي بالامانة العامة للامم المتحدة وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان "المرأة في العالم : ١٩٧٠ - ١٩٩٠" .

٣٢ - وأضافت أن ثلثي نساء العالم فقيرات وعددهن في تزايد ، وذلك رغم انجازات عقد الامم المتحدة للمرأة والمشروعات العديدة التي اتسمت بالازدهار . وقالت إنه ما دامت المرأة فقيرة فسيظل النظام الايكولوجي مهددا . فالفقر وتدهور البيئة يعزز كل منهما الآخر . وذكرت أن المرأة كقوة غير منظورة تنتج سلعا منظورة لها الحق في أن تشغل ضمير العالم بقدر ما تشغله البحار الملوثة والجو الملوث والاحراج الآخذة في الزوال والتربة المتدهورة . وأضافت أن الصندوق الإنمائي للمرأة يأمل ، عن طريق منح المرأة فرصة التعبير عن رأيها وتبوؤ المكانة اللائقة بها في التأثير في برنامج المتابعة بالنسبة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٣٣ - وشدّدت أيضا على الربط بين الإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنمائية طويلة الاجل كما يتمثل في المحنة الحالية لملايين اللاجئين ، الذين تشكل النساء والاطفال أكثر من ٧٥ في المائة منهم . غير أن السياسات والبرامج الموضوعة للتعامل مع هذه الحالات نادرا ما تتناول المشاكل المحددة التي تواجهها المرأة ، فضلا عن أنه الى وقت قريب جرى التعامل مع الكوارث كأحداث منفصلة واتسمت عمليات الإغاثة بتجاهل الانعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقالت إنه بناء على دعوة من مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين اضطلع الصندوق الإنمائي للمرأة بمهمة وضع استراتيجيات هدفها القيام بعمل فعال لمساندة اللاجئات ، بغية وضع نماذج لعمل تقوم به الوكالات الكبيرة والمنظمات غير الحكومية . وفي الوقت الذي لا يستطيع فيه الصندوق الإنمائي للمرأة أن يكون مصدرا رئيسيا لتمويل برامج اللاجئين ، فهو يأمل ، عن طريق منح الدعم المباشر لمشروعات نموذجية مختارة ، في التأثير في برامج اللاجئين الرئيسية وتعزيز مكانة اللاجئات . فضلا عن أنه بغية الاقلال من فرص التعرض للكوارث في المستقبل يجب ربط برامج الطوارئ ببرامج إعادة التأهيل الاقتصادي .

٣٤ - واستطردت قائلة إن الصندوق الإنمائي للمرأة حقق في العام الماضي زيادة ملحوظة في تنفيذ البرامج بتحسن قدره ٤٥ في المائة عن السنة السابقة . وأبدت رغبتها في التعبير عن امتنانها لجميع الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والمؤسسات والشركات والافراد ، وكذلك في الدعوة الى مواصلة الدعم لمؤتمر الامم المتحدة القادم لإعلان التبرعات .

(السيدة كابيلينغ - الاكيجا)

٣٥ - وأخيرا شدّدت على أهمية دور المدافع الذي يضطلع به الصندوق الإنمائي للمرأة والذي يشمل مجموعة متزايدة من المدافعين الملتزمين في البلدان المانحة وشبكة آخذة في الاتساع من الشركاء من المنظمات غير الحكومية تربطها روابط متينة مع النساء على مستوى القاعدة . ففي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، تأسست لجان وطنية للصندوق الإنمائي للمرأة في كل من استراليا وايسلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا والفلبين والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك لجان قيد التأسيس في اسبانيا والمانيا وايطاليا وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا واليابان .

٣٦ - وختمت كلمتها قائلة إن اللجان الوطنية هي القاعدة الوطنية للصندوق الإنمائي للمرأة ، وهي تقوم بدور حاسم في تشجيع دعم الحكومات وجلب الموارد وإقامة التحالفات مع المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية والأوساط التجارية وأعضاء البرلمانات والأكاديميين عن طريق الإعلام والتثقيف الإنمائي . وهي يمكن أن تكون أيضا أساسية في تضييق شقة الخلاف التي لا تزال قائمة بين النساء في الشمال والجنوب .

٣٧ - الآنسة حبشي (مكتب ادارة الموارد البشرية) : قدمت تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/46/377) ، والمعد استجابة لقراري الجمعية العامة ١٣٥/٤٥ و ٢٣٩/٤٥ جيم ، اللذين وضعا أهدافا محددة لزيادة عدد النساء في الأمانة العامة بغية تحقيق مشاركة عامة تصل الى نسبة ٣٠ في المائة بنهاية عام ١٩٩٠ ونسبة ٣٥ في المائة اذا أمكن بنهاية عام ١٩٩٥ . وبعد اتخاذ هذه القرارات أبلغ الأمين العام الدول الأعضاء أن تحقيق الأهداف الجديدة سيقتضي توظيف ما لا يقل عن ٧٥ إمرأة في العام وذلك من معدل سنوي اجمالي قدره ٣٠٠ وظيفة . كذلك فإن الهدف بالنسبة للوظائف في الرتبة د - ١ فما فوقها يعني أن واحدا من كل ثلاثة تعيينات في هذا المستوى سيخصص للمرأة . وهذا أمر سيتطلب مواصلة الدعم من جانب الدول الأعضاء وطلب منها التعاون في مجال مساعدة الأمانة لتحديد ذوات الكفاءة من النساء .

٣٨ - وأضافت أن مساعد الأمين العام لإدارة الموارد البشرية قد نظم اجتماعات مع أعضاء من المجموعات الاقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وخطط لعقد اجتماعات مع المجموعات الاقليمية الأخرى قبل إكمال برنامج العمل للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ . وذكرت أيضا أن الأمين العام كتب الى جميع رؤساء الادارات والموظفين لتوجيه نظرهم الى الأهداف الجديدة ، وصادق على التوصيات المقدمة من لجنة التوجيه

(الآنسة حبشي)

لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وانتدابها وتوظيفها (ST/SGB/237) .

٣٩ - واستطردت قائلة إن نسبة عدد النساء في الأمانة العامة للأمم المتحدة زادت من ٢٨,٣ في المائة الى ٢٩,٣ في المائة في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وهي نسبة أقل من النسبة المستهدفة . أما فيما يتصل بالوظائف في الرتبة د - ١ فما فوقها ، فإن عدد النساء ارتفع من ٢٦ إمرأة (٧,٢ في المائة) مقابل ٣٥٤ رجلا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ الى ٣٢ إمرأة (٨,٦ في المائة) مقابل ٣٤٠ رجلا في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وذكرت أنه في نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ كانت هناك ٧٥٩ إمرأة في الأمانة العامة من مجموع ٦٠٠ ٢ موظف في الوظائف التي تخضع للتوزيع الجغرافي مقابل ٧٢٥ إمرأة من مجموع ٥٦١ ٢ موظف في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . ووجهت الانتباه أيضا الى الجداول الموجودة في التقرير والى الفقرة ١٤ التي تبين أن الجداول الواردة في المرفقين الأول والثاني مستنسخة عن الوثيقة A/46/370 بشأن تكوين الأمانة العامة .

٤٠ - وذكرت كذلك أن لجنة التوجيه لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة ، التي أنشئت في عام ١٩٨٦ كجزء من برنامج العمل الأول للأمم المتحدة للتغلب على العقبات التي تعترض الاندماج الكامل للمرأة في المنظمة ، واصلت عملها كلجنة استشارية للأمين العام ، وأنها هي نفسها استمرت في العمل كمنسقة في الأمانة العامة . وقالت إنها يساورها شديد القلق بشأن حالات الاحباط التي تواجه العديد من النساء في المنظمة في كل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة . وبما أن خطة تخفيض الوظائف قد أدت الى نقص عدد الوظائف المتوافرة فقد نتج عن ذلك انعدام فرص الترقية بالنسبة للنساء في المستقبل القريب رغم أدائهم الممتاز . كذلك فإن معدل التحسن لا يزال بطيئا بالرغم من الجهد الكبير الذي يبذله العديد من الزملاء ونواياهم الحميدة ، ولذا تدعو الحاجة الى مواصلة الدعم من جانب الدول الأعضاء بغية تحقيق الأهداف وملء الوظائف الشاغرة بنساء يتميزن بالكفاءة ولا سيما في المستويات العليا . وعلى ذلك فقد جرت الاستعانة بخدمات خبير استشاري ذي كفاءة عالية لمساعدة الأمانة العامة في إعداد برنامج عمل الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ الذي طالبت به الجمعية العامة . وختمت كلمتها قائلة إنه من المتوقع أن تكون الخطوط العريضة للتقرير جاهزة في موعد انعقاد الدورة القادمة للجنة مركز المرأة ، ولكن للأسف لم يكن من الممكن إعداده في الوقت المناسب للدورة الحالية للجمعية العامة .

٤١ - السيد فان دير هايدن (هولندا) : تحدث باسم الاتحاد الاوروبي فأعرب عن تأييد الاتحاد لعقد مؤتمر عالمي للمرأة في عام ١٩٩٥ وقال إن الاتحاد ينظر اليه كفرصة طيبة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية وإعادة التأكيد على الأولوية التي تمنحها الأمم المتحدة لمسألة النهوض بالمرأة ، وسيتيح هذا المؤتمر للمجتمع الدولي امكانية التعبير عن ارادته السياسية للقيام بتغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة للقضاء على حالات عدم التوازن الهيكلية التي أدامت مركز المرأة غير المنصف في المجتمع . ويعلّق الاتحاد الاوروبي أهمية كبيرة على المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في المؤتمر منذ مرحلة الإعداد . وذكر كذلك أن المنظمات النسائية غير الحكومية قامت بدور بنّاء لضمان نجاح مؤتمر نيروبي ، وأن محفل المنظمات غير الحكومية يجب أن يحظى بالتشجيع ليعمل بصورة وثيقة مع مؤتمر عام ١٩٩٥ . وينبغي أن تعقد الاجتماعات الموازية للمحفل والمؤتمر في مناطق مناسبة لتيسير التفاعل بينهما .

٤٢ - وأضاف أنه يتعين تعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وحصولها على المعلومات لضمان مشاركتها الكاملة على جميع المستويات وضرورة تشجيع زيادة مشاركة المرأة في الوفود الرسمية وفي المؤتمرات الدولية . وذكر كذلك أنه يأمل أن تعقد قريبا مشاورة اقليمية عن المرأة في الحياة العامة تكون فرصة لتبادل الآراء المثمر بين السياسات والنساء الأخريات النشطات في الشؤون السياسية والعامة . ويجب توضيح أشكال المشاركة ويمكن كذلك بذل مزيد من الجهد فيما يتصل بجوهر المشاورة والنتائج المتوقعة منها .

٤٣ - وأردف قائلا إن مسألة اساءة معاملة النساء والاتجار بهن لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان وأن الاتحاد الاوروبي يسعى جاهدا لمنع هذه الأمور وتصرّف مع المسؤولين عنها وفقا للقوانين الوطنية ذات الصلة . وذكر أيضا أن التوصيات المقدمة من منظمة العفو الدولية لحماية المرأة من انتهاكات حقوق الإنسان قيّمة للغاية . وأضاف أن لجنة مركز المرأة يمكن أن تقوم بدور هام في هذا الصدد اذا تم تعزيز آليات النظر في الشكاوى ، وأنه يأمل في أن تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار بشأن تعديل الاجراء المتبع عند النظر في الشكاوى في دورتها لعام ١٩٩٣ .

٤٤ - واستطرد قائلا إن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة قام بدور هام في نشر احصائيات ومؤشرات عن المرأة ، ولا سيما في مجال مشاركتها في

(السيد فان دير هايدن ، هولندا)

القطاع غير المنظم . وذكر أن الاتحاد الاوروبي يأمل في أن يواصل المعهد التركيز على الانشطة المتعلقة بالبحث والتدريب وأن يزيد من فعاليته .

٤٥ - وأضاف أنه يشدد على الربط بين تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية وتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وقال إن الاتحاد الاوروبي يدعم أنشطة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وأقر التوصيتين العامتين رقم ١٦ و ١٨ . وأضاف أن تحقيق المساواة للمرأة بحكم القانون وفي الواقع يجب أن يتيح للوالدين المشاركة الكاملة في الحياة الاسرية مثلما يحدث في سوق العمل دون التأثير على شروط تولي الوظيفة . وفي هذا الصدد شدّد على أن زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية تقتضي ، من بين جملة أمور أخرى ، توفير المرافق اللائقة للعناية بالأطفال .

٤٦ - وذكر أيضا أن الاتحاد الاوروبي يرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٣٢ بشأن الاليات الدولية والاقليمية والوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة . وقال إن هذه الاليات أساسية لمساندة البرامج الوطنية في مستوى ثابت ولضمان أن تؤخذ مصالح المرأة في الحسبان على جميع مستويات صنع السياسات . وأضاف أنه يمكن للامم المتحدة أن تقوم بدور كبير في مجال تيسير تبادل المعلومات بين الاليات الوطنية .

٤٧ - وأضاف أيضا أن الاتحاد الاوروبي مسرور لأن المجلس اتخذ القرار ١٩٩١/١٨ بشأن العنف ضد المرأة بجميع أشكاله ، وقرار الجمعية العامة ٤٥/١١٤ بشأن العنف المنزلي . ورغم أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لم تتعرض صراحة لهذا الموضوع فمن المستحيل خلق توعية أكبر بشأن هذه المسألة وزيادة مساعدة ضحايا العنف واتخاذ تدابير وقائية .

٤٨ - وذكر كذلك أن الاتحاد الاوروبي يأمل أن تتحقق زيادة كبيرة في مجموع تمثيل المرأة في الأمانة العامة ولا سيما في مستوى الوظائف العليا في مجال اتخاذ القرارات والادارة . ويجب على الدول الاعضاء تشجيع المزيد من النساء للتقدم لهذه الوظائف في الأمانة العامة تحقيقا لهذه الغاية . وكذلك فإن المشاكل المحددة التي تواجهها اللاجئات تستحق عناية خاصة .

٤٩ - وقال أيضا إنه منذ اعتماد الاستراتيجيات التطلعية ، جرى تحقيق تقدم كبير في

(السيد فان دير هايدن ، هولندا)

مجال القضاء على التمييز المبني على القانون ضد المرأة . إلّا أن التمييز القائم في الواقع لا يزال ساريا في جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تقدمها ، ويقتضي الأمر اجراءً ايجابيا لضمان تطبيق القانون بصورة فعالة وللقضاء على التمييز القائم في الواقع .

٥٠ - واختتم كلمته قائلا إن ادماج المرأة في عمليات التنمية ذو أهمية حيوية بالنسبة للتقدم الاقتصادي والتنمية القابلة للاستمرار . ويجب التركيز كذلك على توفير هيكل مناسب للنهوض بدور المرأة في النمو الاقتصادي . وتُراعى الآن مصالح المرأة بصورة متزايدة في البرامج والمشروعات الاقتصادية . وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتحقيق تقدم مستمر في عمله في هذا المجال ، وينبغي أن يواصل القيام بدوره الحافز . وذكر أخيرا أن الاتحاد الأوروبي يشدّد على الحاجة الى وضع استراتيجيات بغية ضمان تقييم واستعراض بنّاءين لاستراتيجيات نيروبي التطلعية في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ . وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيواصل بذل الجهود اللازمة لتحقيق هذه الأهداف التي حددتها الاستراتيجيات المذكورة .

٥١ - السيدة ديالو (السنغال) : أعربت عن ارتياحها لإدراج وظيفة مستشار أقاليمي للنهوض بالمرأة ، لفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، في البرنامج العادي للتعاون التقني بشأن تقديم المساعدة للدول فيما يتعلق بالآلية الوطنية اللازمة للنهوض بالمرأة وبتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وقالت إنه ينبغي تعزيز مساعدة المستشار في البلدان النامية لضمان صياغة وتقديم التقارير الدورية على نحو ملائم .

٥٢ - وذكرت أن دورات الركود الاقتصادي ، والمديونية المزمنة والفقر المدقع بالنسبة إلى البلدان النامية هي عقبات رئيسية أمام بلوغ الأهداف الشاملة الرامية إلى تحقيق المساواة ، والتنمية والسلم في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية .

٥٣ - وأوضحت أن السنغال يعزز آليته الوطنية من أجل النهوض بالمرأة بغية تأمين مشاركتها الكاملة في التحضير لذلك المؤتمر . وأعربت عن أسفها لأن المشاورات الاقليمية المعنية بدور المرأة في الحياة العامة ، التي تحدد عقدها في عام ١٩٩١ لم تتم وقالت إنها ستكون ممتنة لو حصلت على معلومات عن موعد عقدها .

(السيدة ديالو ، السنغال)

٥٤ - وأشارت إلى أن قرار الجمعية العامة ١٢٦/٤٥ طلب إلى الامين العام أن يعد تقريرا للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد عام ١٩٩٥ ، عن التقدم المحرز في مجال زيادة عدد الإناث الملمات بالقراءة والكتابة . وذكرت أن السنغال يقوم ، بفضل المساعدة التي يتلقاها من اليونسكو ، ببذل مجهود كبير لتوسيع وتحسين برامجه لتعليم القراءة والكتابة للمرأة وصغار الفتيات .

٥٥ - واستطردت قائلة إن من دواعي سرورها أن تلاحظ أن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة قد أحرز تقدما كبيرا في البحوث المتعلقة بعمل المرأة في القطاع غير الرسمي . وأعلنت أن وفدها يدعم بشدة تنظيم حلقات عمل تدريبية في البلدان الافريقية لضمان تحقيق تنسيق أفضل للعمل ولتحسين الوسائل المستخدمة في جمع البيانات وتصنيف الإحصاءات المتعلقة بمساهمة المرأة في ذلك القطاع .

٥٦ - ونظرا إلى أن المرأة هي أولى ضحايا التدهور البيئي الذي يسببه الجفاف والتصحر ، فإن الحكومة السنغالية مهتمة اهتماما خاصا بإدراج اهتمامات المرأة في جدول أعمال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ . وبما أن تعزيز حقوق المرأة جانب أساسي للتمتع بحقوق الإنسان ، فإنه من الضروري أن تضطلع المرأة بدور نشط في تحضير وعقد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ . وينبغي أن تعكس نتائج هذا المؤتمر اهتمامات المرأة وأن تكون أساسا للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ . وينبغي لهيئات الامم المتحدة ذات الصلة أن تتقدم في توصياتها للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي بمقترحات محددة لحماية حقوق المرأة .

٥٧ - وأكدت مرة إخرى على قلق وفدها البالغ إزاء ضعف تمثيل المرأة من البلدان النامية في الامانة العامة للامم المتحدة . وقالت إنه ينبغي للامين العام أن ينظر في إمكانية مساعدة حكومات البلدان النامية ، لاسيما بلدان افريقيا ، في تحديد واختيار أفضل المرشحات لوظائف صنع القرار والوظائف الإدارية .

٥٨ - وأوضحت أن السنغال يعد دراسة عن مشاركة المرأة مشاركة فعالة في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالسلم ونزع السلاح بمساعدة خبير استشاري من الامم المتحدة بغية تحديد العقبات التي تحول دون تلك المشاركة وإزالتها . وقالت ، في هذا الصدد ، إنه

(السيدة ديالو ، السنغال)

ينبغي النظر في إمكانية إعادة تخصيص الاموال التي ستتحرر عن طريق نزع السلاح لتمويل الانشطة من أجل المرأة .

٥٩ - واختتمت بيانها قائلة أن بلادها تعلق أهمية خاصة على تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/١٩٩١ المتعلق بالعنف ضد المرأة في جميع أشكاله ، وتدعم وضع صك دولي يعالج تلك المشكلة . وترى أنه ينبغي أيضا إيلاء الاعتبار اللازمة للحاجة الملحة إلى حل المشاكل الاساسية التي تواجه المرأة ، مثل الفقر المدقع ، والجوع ، والمرض والبطالة ، التي تساهم كلها في خلق السلوك العدواني في البيت .

٦٠ - الانسة سعد (مصر) : شددت على ضرورة ضمان عدم عرض القضايا المتصلة بالمرأة كمظهر رمزي للاهتمام بقضية المرأة لاسباب سياسية بحتة . وقالت إنه ينبغي للامم المتحدة أن تسعى لوضع نهج واضح وشامل جديد لقضايا المرأة . وأوضحت أن أعمال اللجنتين الثانية والثالثة بشأن المرأة متشابكة وأن المدخلات ذات الصلة لا تسهم في تغذية المنظومة . كما أن لجنة مركز المرأة ، التي هي المحفل المركزي للمرأة في منظومة الامم المتحدة لا تحظى بأية فرصة للتعليق على الانشطة التشغيلية أو أنشطة البحث التي تضطلع بها هيئات الامم المتحدة التي تتناول شؤون النهوض بالمرأة . ولا يبدو أن للآلية القائمة أي تأثير على البرامج والمشاريع التشغيلية التي تتصل اتصالا مباشرا بحياة المرأة ، ولا توفر أي مدخل ، في مرحلة مبكرة ، يعزز التحضيرات اللازمة من أجل المؤتمرات المختلفة الرئيسية المتعلقة بالمرأة .

٦١ - وأعلنت أن وفدها يقترح أن تعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بوصفها هيئة تعاهدية تتصدى لمسائل حقوق الانسان . ولاحظت ، في هذا الصدد أن قرار المجلس ٣٥/١٩٩١ يوصي بإقامة علاقة وثيقة بين اللجنة وهيئات حقوق الانسان الاخرى . وقالت إنه يمكن أن تتكون عضوية اللجنة من خبراء حكوميين دوليين مع زيادة عدد ممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركين بغية مد المنظمة بالمدخل اللازم ذي التوجه العملي على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الامانة العامة . ويمكن للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أن يعمل بوصفه هيئة لإعداد البحوث اللازمة للجنة . وتقتضي الضرورة أيضا إقامة علاقة أوثق مع الامانة التي تقوم بخدمة الهيكل الجديد ومع إدارة شؤون الإعلام والمكتب الاحصائي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(الانسة سعد ، مصر)

٦٢ - وأوضحت أن من شأن أثر هذا التغيير أن تجري معالجة قضايا المرأة في إطار مختلف بنود جدول أعمال الجمعية العامة والتصدي لها من جانب الهيئات المعنية على أساس نهج متكامل . وبناء على ذلك فلن تخصص للجنتين الثانية والثالثة بنود منفصلة في جدول الاعمال تعنى بالمرأة . وختمت بيانها قائلة ان المسؤولية الكاملة عن تأمين سير العمل في هذا المجرى الرئيسي على الصعيد الحكومي الدولي ، تقع على الأجهزة التشريعية المختلفة للمنظومة ، ويترتب على رئيس أمانة لجنة مركز المرأة العمل ، عن طريق اللجنة الادارية للتنسيق على تنسيق عمليات المجرى الرئيسي في منظومة الامم المتحدة .

٦٣ - السيدة اويدراوغو (بوركينا فاصو) : قالت إن دور معظم النساء ، في الذكرى العاشرة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، مازال دورا ثانويا متدنيا على الرغم من امتداح اهميتهن على رؤوس الشفاه على نحو رتيب وأنها ترحب بأنشطة لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، ولكنها تأسف لأنه على الرغم من بعض التقدم الذي تم إحرازه عبر الـ ١٠ سنوات الماضية ، مازالت المرأة على الصعيد العالمي تكسب في المتوسط ٣٠ في المائة أقل مما يكسبه الرجل عن العمل ذاته الذي تنجزه ومازالت حالة المرأة الريفية مستمرة في التدهور ، لاسيما في افريقيا ، حيث غالبا ما تقع ضحية التقاليد الثقافية والحالات الاقتصادية الفاجعة .

٦٤ - وذكرت أن بوركينا فاصو تقدمت خلال السنوات الخمس الماضية نحو بلوغ أهدافها الرئيسية المتمثلة في تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ، وبتيسير امكانية حصولها على التعليم ، والتدريب والائتمان ، ورفع عبء مهام تأمين معيشة الأسرة عنها ، وذلك عن طريق عدة أمور ، منها ، تعليم القراءة لـ ٠٠٠ ١٧ امرأة ، وتشييد مطاحن حبوب للتعاونيات النسائية ، وبناء مرافق رعاية الأطفال ، وتأمين موارد مياه الشرب ، وتعزيز أنشطة امتلاك المرأة للاراضي وإنشاء مصرف ائتماني للتعاونيات النسائية .

٦٥ - وأعربت عن أسف وفدها لأن المشاورات الاقليمية المعنية بدور المرأة في الحياة العامة التي دعت اليها الجمعية العامة في القرار ٤٤/٧٧ لم يتم عقدها بسبب التقييدات المالية . وقالت إنه ينبغي شن حملة إعلامية ، وتعليمية وعملية لحفز المرأة على الاهتمام بالحياة العامة . وقد شكل النساء في بوركينا فاصو جمعيات

(السيدة اويدراوغو ، بوركينا فاصو)

وأحزابا سياسية وتترأس ثلاث سيدات ثلاثة أحزاب معارضة ، ويشغلن فيها وظائف بارزة . وفي المناطق الريفية شجعت برامج تعليم القراءة والكتابة المرأة على الاشتراك في الحياة السياسية والوطنية ، بالرغم من أن استمرار الأدوار التقليدية للمرأة والرجل مازال أمرا مريبا .

٦٦ - وأعربت عن تقديرها لتشديد المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على رسم سياسة للبحث والتدريب والإعلام والتنمية ، لاسيما في مجالات القطاع غير الرسمي ، والبيئة ، ومياه الشرب والصحة العامة . بيد أن وفدها يشعر بالقلق بسبب ما ورد في تقرير المعهد من أن بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة لا تضم بعد دور المرأة في التنمية في مبادئها التوجيهية للتقييم . ولذلك فهي تؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ٣٣ من التقرير (A/46/325) لعلاج تلك الحالة .

٦٧ - ثم قالت إن مركز المرأة في الأمانة العامة يبعث أيضا على القلق ؛ لأن الفشل في بلوغ معدل مشاركة بنسبة ٣٠ في المائة المستهدفة بحلول نهاية عام ١٩٩٠ يلقي ظلالا من الشكوك على توقعات بلوغ نسبة الـ ٣٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ . ولذلك فإن وفدها يوافق على توصيات اللجنة التوجيهية لتحسين مركز المرأة ، ويشعر بأنه ينبغي بذل جهود خاصة لتأمين تمثيل أفضل للمرأة من البلدان النامية .

٦٨ - وأعلنت أن وفدها يؤيد الاسم المقترح للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، ويوافق على أن يكون المؤتمر قصيرا وأن ينطوي على أدنى جد من التكاليف . وأوضحت أنه ينبغي أن توفر التحضيرات الوطنية والإقليمية للمؤتمر فرصة لبحث تنفيذ استراتيجيات نيروبي .

٦٩ - واسترعت ، أخيرا الانتباه الى الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في اواغادوغو لمناقشة الممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل ، والتي انتهت إلى نتائج وتوصيات قيمة يترتب على لجنة مركز المرأة ، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقها .

٧٠ - السيدة سيلفا (شيلي) : قالت إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، التي صدقت عليها شيلي في عام ١٩٨٩ ، واستراتيجيات نيروبي ، هي نصوص ملزمة قانونا . ولذلك فإن ادخال هذه الأسس والمقترحات في القانون الشيلي أمر

(السيدة سيلفا ، شيلي)

الزامي وفقا لمبدأ أولوية القانون الدولي على القانون المحلي . وبناء على ذلك أنشأت شيلي في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الدائرة الوطنية للمرأة وهي هيئة تعمل بصورة غير مركزية تملك أصولها الخاصة بها ومسؤولة أمام رئيس الجمهورية من خلال وزارة التخطيط والتعاون . وتشغل السيدة التي ترأس هذه الدائرة رتبة وزيرة دولة وتحضر مداولات مجلس الوزراء . ومهمة هذه الدائرة هي تنسيق وتخطيط واقتراح سياسات وخطط وبرامج لإدماج المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات الحياة في شيلي ولضمان القضاء على أية ممارسات تمييزية ضد المرأة .

٧١ - وأضافت أنه كما يتبين من تقرير شيلي الدوري عن عام ١٩٩١ المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، فإن حكومة شيلي الديمقراطية ، عند توليها السلطة في آذار/مارس ١٩٩٠ ، واجهت تركة اجتماعية متراكمة وهائلة في مجالات كثيرة تمس المرأة مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والإسكان . وعليه ، اقترحت الدائرة الوطنية للمرأة ونفذت عددا من الأنشطة لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم الواردة في استراتيجيات نيروبي . وتشمل هذه الأنشطة حملات توعية وإعلام للجمهور ، ووضع مقترحات ملموسة وتقديمها إلى البرلمان الشيلي ومختلف الوزارات ، وعقد حلقات دراسية عن قضايا المرأة ، وإنشاء لجان عاملة لدراسة التشريعات الحالية واقتراح اصلاحات تشريعية للقضاء على التمييز ضد المرأة في الأمور المدنية والقضائية والجنائية والعمالية .

٧٢ - وضربت مثالا لذلك فقالت إن لجنة العمل اقترحت على وزارة العمل اصلاحات مختلفة بشأن تيسير دخول المرأة سوق العمالة وتمتعها بإجازة الأمومة ؛ وقد أعدت اللجنتان المدنية والجنائية مشروع قانون معدِّل للقانون المدني بشأن نظم الملكية وأحكام قانونية أخرى ، وتقوم اللجنة القضائية بإعداد خطة لإنشاء محاكم مدنية للأسرة .

٧٣ - واستطردت قائلة إن الدائرة الوطنية للمرأة أعدت أيضا برنامجا متكاملا ومتعدد القطاعات لدعم المرأة ذات الدخل المحدود . وجرى كذلك تنسيق برامج نموذجية في خمس بلديات من أجل بلورة نموذج ينفذ على الصعيد الوطني في نهاية المطاف .

٧٤ - وذكرت أيضا أن الدائرة الوطنية للمرأة تتعاون بشكل وثيق مع وزارات أخرى ، بما فيها وزارة التعليم (لإلغاء اللوائح التي تحرم الحوامل والأمهات حديثات العهد

(السيدة سيلفا ، شيلي)

من حضور الدروس اليومية) ، ووزارة الصحة (لتحسين فرص تمتع المرأة ذات الدخل المحدود بالخدمات الطبية) ووزارة الإسكان (لتنفيذ برنامج تتمكن بواسطته النساء المعيلات لأسرهن من المشاركة في اقتراح وتخطيط وإقامة أماكن مزاولة الانشطة المجتمعية) . وبالاضافة إلى ذلك وقّعت اتفاقات مع معهد التنمية الزراعية لإدماج المرأة الريفية في برامج تتعلق بعملية نقل التكنولوجيا والحصول على القروض .

٧٥ - وأضافت أنه قد تم وضع خطة وطنية لبرنامج عمل متكامل يتضمن معالجة العنف العائلي ؛ والابقاء على مركز سانتياغو للمرأة التي تتعرض للعنف العائلي وتعميم هذا المشروع النموذجي ليغطي جميع أرجاء البلد ، والقيام بحملات التوعية ؛ ومواصلة الدورة التدريبية لشرطة شيلي بشأن الجوانب القانونية والطبية والنفسية للعنف العائلي .

٧٦ - وذكرت أيضا أن الدائرة الوطنية للمرأة أنشأت مؤخرا مراكز إعلامية بشأن حقوق المرأة في كل منطقة من مناطق البلد لتمكين المرأة من مكافحة التمييز من خلال معرفة حقوقها ، ولإقامة علاقات بين النساء والدائرة الوطنية للمرأة ، ولتوفير معلومات عن البرامج الخاصة بالمرأة وما لها من استحقاقات بموجب السياسات الاجتماعية القائمة .

٧٧ - واختتمت قائلة إن الجهود التي تبذلها شيلي لتحقيق المساواة والتنمية والسلم لا يقصد بها القضاء على التمييز ضد المرأة وحسب وإنما تهدف أيضا إلى تحقيق هدف حكومتها الرئيسي وهو ادماج شيلي بشكل كامل في المجموعة الدولية وضمان التزام شيلي بالنظام القانوني الدولي .

٧٨ - السيدة ورزازي (المغرب) : ذكرت أن مشكلة مركز المرأة ليس من المتوقع تحلل نفسها في المستقبل القريب . فبعد عشر سنوات على بدء نفاذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، لم تصدّق حتى الآن حوالي ٦٠ دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة على هذه الاتفاقية ؛ وقد بدأت حكومة المغرب مؤخرا في اجراءات التصديق عليها . وفضلا عن ذلك تبين المعلومات التي ذكرتها لجنة مركز المرأة أن هناك فجوة واسعة بين التمييز ضد المرأة بحكم القانون والتمييز ضدها بحكم الواقع ، وذلك رغم غزارة الدراسات والمبادرات والسياسات المضطلع بها في هذا الصدد . فمثلا ، رغم إصدار الأمم المتحدة ١ ٤٥٠ وثيقة عن التنمية والتعليم والمساواة في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩ ، فإن أرقام عام ١٩٨٥ تبين أن ما يقرب من ثلثي سكان العالم

(السيدة ورزازي ، المغرب)

الاميين هم من النساء . وقد آن لجميع المعنيين أن يدركوا أن تنمية المرأة وتقدمها هما شيئان مترابطان .

٧٩ - وأضافت أن العلاقة بين المرأة والتنمية بُحثت في المؤتمر الذي عقد في القاهرة في آب/أغسطس ١٩٩١ بشأن تقييم وتعزيز دور المرأة في العالم الإسلامي . والمؤتمر منعقد الآن في طنجة وقد افتتح في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، وهو يبحث موضوع المرأة والدولة والتنمية ، ويبحث كذلك قضايا أخرى مثل الأسرة والتنمية ومشاركة المرأة في المجتمع بصفة عامة وتأثير الإسلام على اعادة التكيف الاجتماعي والقانوني . ومع ذلك فمن المهم ترجمة هذه الانشطة إلى نتائج ملموسة .

٨٠ - وأشادت بعمل المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة النهوض بالمرأة في مكتب فيينا ، التي كثيرا ما يعوقها الافتقار إلى الموارد . وقالت إنه يجب على الحكومات أن تستفيد من الدراسات الاحصائية التي يقوم بها المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ، ولا سيما الطريقة الاحصائية المستخدمة في تقييم الانتاج في القطاع غير الرسمي الذي يضم معظم النساء في البلدان النامية . وحيث أن ثلثي نساء العالم يعشن عيشة الفقر فإن أنشطة صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة الموجهة نحو تحسين وضعهن الاقتصادي تتسم أيضا بأهمية حيوية . فمبادرة إنشاء لجان وطنية في البلدان المانحة تبشر بتضييق الفجوة الفاصلة بين الشمال والجنوب .

٨١ - وفيما يتعلق بمركز المرأة في الأمانة العامة قالت إنه يبدو أن الامم المتحدة لا تطبق دائما ما تعظ به . فالبطء في تحقيق الاهداف الموضوعة لتمثيل المرأة تشير إما إلى استمرار التحيز ضد المرأة أو انعدام رغبة الرجل في التنازل عن احتكاره شبه الكامل للمناصب الدولية . وثمة حاجة إلى اجراء أكثر دينامية من جانب الامين العام لكي لا تصبح عملية تمثيل المرأة في الأمانة العامة مسألة تعتمد حصرا على قرار الحكومات بترشيح نساء لهذه المناصب . وينبغي القيام بحملات في الجامعات والرابطات النسائية والاتحادات وما شابهها .

٨٢ - وأضافت أن المعلومات الواردة في المنشور المعنون المرأة في العالم ١٩٧٠-١٩٩٠ : اتجاهات واحصائيات تشير إلى أنه رغم أن ٨٢٨ مليون امرأة تساهم مساهمة كبيرة في الانتاج الاقتصادي وأن المرأة تشكل ٥٧ في المائة من القوة العاملة

(السيدة ورزازي ، المغرب)

الزراعية في ١١٤ بلدا ناميا ، فإن المرأة لا تزال بعيدة عن بلوغ المساواة مع الرجل فيما يتعلق بالسلطة السياسية والمكافأة الاقتصادية وتكافؤ الفرص . وعند النظر في هذا الظلم الفاحش توصلت حلقة دراسية في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عقدت في إطار الإعداد للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، إلى أن المشكلات التي تواجه المرأة تُدرس على أنها مسألة تنمية اجتماعية واقتصادية وليس على أساس أنها قضية حقوق إنسان . ولذا أوصت هذه الحلقة الدراسية بأن يتضمن جدول أعمال المؤتمر بندا عن تعزيز وحماية حقوق المرأة ، وبأن تأخذ الآليات التي ترصد حقوق الإنسان في اعتبارها تماما مركز المرأة وذلك عند تفسيرها لاحكام حقوق الإنسان ، كما أوصت بتوسيع ولاية لجنة مركز المرأة لتشمل النظر في الرسائل وتحديد حالات انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة ، وبتعيين مقرر لدى لجنة حقوق الإنسان معني بتعزيز وحماية حقوق المرأة . وفضلا عن ذلك فقد اقترح رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة اجراء تغييرات جذرية في الامم المتحدة من شأنها أن تمنح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مركزا مساويا لغيرهما من الصكوك وآليات الرصد المتعلقة بحقوق الإنسان .

٨٣ - واختتمت كلمتها قائلة إنه قد آن للعالم أن يتخلى عن تحيزاته ومواقفه العتيقة ضد المرأة . فالنظام العالمي الجديد الذي يتشكل الآن لن يكتب له الاستمرار إلا إذا قام على أساس من المساواة والعدل والانسجام بين الامم وبين الشعوب وبين الجنسين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١١